مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالجزائر
-باستخدام مربع كالدور السحري للفترة 2019/2000-

The contribution of public financial policy to achieving economic goals in Algeria - Using the Magic Square of Kaldor for the period 2000/2019-

سليم العمراوي*	صراح بن لحرش	عبد الكريم حساني
مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين	مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين	مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين
جامعة أم البواقي-الجزائر-	جامعة أم البواقي -الجزائر-	جامعة أم البواقي -الجزائر-
lamraoui.salim@univ-oeb.dz	*Benlaharche.sarah@univ-oeb.dz*	*abdelakrimhassani@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 29 /2021/09 تاريخ القبول: 24 /2021/11 تاريخ النشر: 31 /2021/12

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالجزائر - بالتطبيق على أهداف مربع كالدور السحري، المتمثلة أساسا في معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، ورصيد ميزان المدفوعات، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استعمال المنهج التحليلي؛ لوصف وتحليل واقع مؤشرات أدوات السياسة المالية المتبعة، وتحليل انعكاسات السياسات المتبعة على الأداء الاقتصادي من خلال الاستعانة بإحصائيات وتقارير الهيئات الوطنية والدولية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة الجزائر المالية مرتبطة بإيرادات الجباية البترولية؛ فبارتفاعها تتبع الدولة سياسة توسعية، وبانخفاضها تتبع الدولة سياسة تقشفية، ليبقى الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الموازنة، الأداء الاقتصادي، مربع كالدور السحري، الجزائر.

تصنيف *JEL*: E20; H60.

Abstract :

This study aims to highlight the extent of the contribution of public financial policy to achieving economic goals in Algeria - by applying the goals of Magic Square of Kaldor, which are mainly represented in the rates of economic growth, inflation, unemployment and the balance of payments, In order to achieve the objectives of this study, the analytical method was used, To describe and analyze the reality of the indicators of the financial policy tools adopted , and to analyze the implications of the policies adopted on economic performance through the use of reports of national and international statistics.

This study concluded that Algeria's financial policy is linked to petroleum tax revenues; With its increase, the state follows an expansionary policy, and when it decreases, the state follows an austerity policy, so that the Algerian economy remains subject to external changes.

Keywords: public expenditures, public revenues, budget balance, economic performance, Magic Square of Kaldor, Algeria.

JEL classification codes: E20 ; H60.

* المؤلف المرسل: سليم العمراوي، lamraoui.salim@univ-oeb.dz ،

مقدمة

يحظى موضوع السياسة المالية وأدواتها باهتمام بالغ في دراسة المالية العامة والسياسة الاقتصادية للدولة؛ فهي تعتبر السياسة التي تستعمل في توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه محدد ومرغوب، وهي تهدف في غالب الأحيان إلى إشباع الحاجات العامة بصفة أساسية ومن ثم تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، والتحكم في التضخم، وهي تلخص أهداف المربع السحري لـ Kaldor، كما هي تعكس جل جوانب الأنشطة العامة وترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وتغير القناعات والخلفيات الإيديولوجية للمنظرين وأصحاب القرار الاقتصادي بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بين تيارين أساسيين: بين دعاة حيادية دور الدولة الداعين إلى انحصار دور الدولة وحيادها من جهة، ودعاة الدولة المتدخلة الذين يرون في الاتجاه الأول بأنه يؤيد قانون السوق وذاتية التوازن من جهة ثانية.

تحمل السياسة المالية الحل الأمثل لكثير من الأزمات الاقتصادية؛ حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أنها الأنسب للدول الفقيرة أو غير النامية من أجل إعطائها الدفعة القوية واللازمة للانطلاق، وهذا بفضل أدواتها والمتمثلة أساسا في عناصر الميزانية العامة للدولة من نفقات عامة وإيرادات عامة ورصيد موازني.

1.إشكالية الدراسة

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة العديد من أدوات السياسة المالية، والتي استهدفت في تحسين الأداء الاقتصادية من خلال زيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، مشكل البطالة ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة أدوات سياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بمتغيرات مربع كالدور السحري خلال الفترة 2000-2019؟**

2.فرضية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنحاول اختبار الفرضية التي صيغت على النحو التالي:

إن اعتماد ميزانية الدولة على مصدر أساسي واحد يتمثل في إيرادات الجباية البترولية يفرض على الحكومات المتعاقبة اتباع سياسات المالية ظرفية لا تخدم مسعى الاستغلال الأمثل لإيرادات العامة وتوجيهها نحو الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المدى الطويل.

3.أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة، وباعتبارها دولة ريعية تعتمد مداخيلها على إيرادات المحروقات بصفة رئيسية، فالسياسة المالية العامة تعتبر القناة الرئيسية التي تتدخل الدولة من خلالها للتأثير على النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر في مستويات التوظيف، الادخار، الاستيراد والتصدير، الإنتاج والاستهلاك والمستوى العام للأسعار.

4.منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل دور السياسة المالية في تحقيق أهداف مربع كالدور السحري في الجزائر، وتحليل واقع مؤشرات أدوات السياسة المالية المتبعة، وتحليل انعكاسات السياسات المتبعة على الأداء الاقتصادي في الجزائر بالتطبيق على متغيرات مربع كالدور السحري.

I- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1. مفهوم السياسة المالية: استنادا إلى تطور مفهوم دور الدولة انتقلت المالية العامة من الدور المحايد الذي دعي له أتباع النظرية الاقتصادية التقليدية إلى الدور المتدخل الذي دعا إليه الكثير من بعدهم علاجا لما يعانيه الاقتصاد الرأسمالي من أزمات، ولم يعد هدف المالية العامة تمويلي فحسب بل أصبح لها أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية وعليه فإنه يمكن تعريفها بأنها: "العلم الذي يتمثل موضوعه في دراسة القواعد المنظمة للنشاط المالي وللأنشطة التي تبذلها الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية لإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة أما منهجه أو طريقة بحثه فتتمثل في أدواته الإيرادات، النفقات والميزانية. ويتحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منعزلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى" (محرزي، 2012، صفحة 29)، أو بعبارة أخرى أنه "العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة باتجاه تحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (العلي، 2008، صفحة 37).

وقد عرف الكينزيون السياسة المالية بأنها الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني وإحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصاد (غدير، 2010، صفحة 13).

فعلم المالية العامة يتناول في البحث مجالين رئيسيين هما: (العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، 2007)

أ. الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لمختلف القرارات المتعلقة بالأدوات المالية؛

ب. استخدام الأدوات المالية بقصد تحقيق أهداف معينة هي:

- **الهدف المالي:** هو الهدف التقليدي والذي يتضمن السعي لتعبئة الموارد لتمويل النفقات العامة للدولة.
- **الهدف الاقتصادي:** هو الهدف المتمثل باستخدام الأدوات المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- **الهدف الاجتماعي:** تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي باستخدام الأدوات المالية.

2. أدوات السياسة المالية: من أجل أن تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية فإن لديها ثلاث أدوات رئيسية تستخدمها ضمن سياستها، بحيث يتم التفاعل بين النفقات العامة والإيرادات العامة في إطار خطة مالية للحكومة تمتد على فترة زمنية وتسمى بالموازنة العامة.

1.2.الإيرادات العامة: تعرف الإيرادات العامة بأنها "الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية" (عبد المطلب، 2003، صفحة 63).

من خلال هذا التعريف فالإيرادات العامة تتميز بالخصائص التالية: الصفة النقدية، الدولة هي المكلفة والملزمة بالتحصيل بصفتها السيادية، وتهدف هذه الإيرادات لتغطية النفقات، كما تتعدد مصادر الإيرادات العامة وتحاول الحكومات توسيعها باستمرار لمواكبة المتطلبات الإنفاقية المترتبة على الدولة ومؤسساتها المختلفة، ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين هما: (الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية) (الفار، 2008، صفحة 27).

2.2.النفقات العامة: وهي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة) بهدف إشباع الحاجات العامة.

3.2.الموازنة العامة: وهي عبارة عن تنظيم مالي يتقابل فيه جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، ويحدد العلاقة بينهما، بحيث يتم توجيههما لتحقيق أهداف السياسة المالية. وترى الأدبيات المالية أنه يجب أن ينظر للموازنة " كوثيقة تحوي كلمات وأرقاما وتقترح نفقات لأغراض وبنود معينة، أو كسلوك مقصود، أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة أو كسلسلة من الأهداف كل لها تكاليف محددة، أو جهاز وأداة للاختيار من بين بدائل الإنفاق أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو كمجموعة لالتزامات متبادلة ورقابة متبادلة" (الخطيب و شامية، 2008، صفحة 270)، ويتضمن هذا المفهوم للموازنة العامة خمس خصائص أساسية؛ فهي تعتبر خطة مالية للدولة وتمتاز بالصفة

التقديرية ومبدأ السنوية، كما أنها تتطلب إجازة الجباية والإنفاق من قبل السلطة التشريعية، وأيضا تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

3. أهداف السياسة المالية: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة ويمكن إجمال حصر أهداف السياسة المالية في ما يلي:

1.3.تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب المتغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي. فالتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وإنما التقليل النسبي لها، وخلق فرص العمل المنتجة، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات.

2.3.تحقيق النمو الاقتصادي: تهدف السياسة المالية أيضا إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، للأفراد بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن (الزيود، صافي، و عجلان، 2008، صفحة 365).

3.3. **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:** تهدف السياسة المالية الى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل المورد من قطاع خاص الى قطاع عام حكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة.

4.3.تحقيق العدالة في توزيع الدخول (توازن اجتماعي): بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للإفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية (عبد المطلب، 2003، صفحة 45).

5.3.تحقيق استقرار عام للأسعار: أي التعاون والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي.

6.3.التوظيف الكامل: تحقيق التوظيف الكامل عن طريق اقامة مشاريع مختلف من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق من التخصصات المختلفة في المجالات المختلفة (الرحمان و عريقات، 2004).

ومن هنا يمكن تلخيص أهداف السياسة المالية إلى أهداف أربع تعرف بالمربع السحري لكالدور (Magic Square of N.Kaldor)، وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير الشغل، تحقيق التوازن الخارجي، ومحاربة التضخم، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

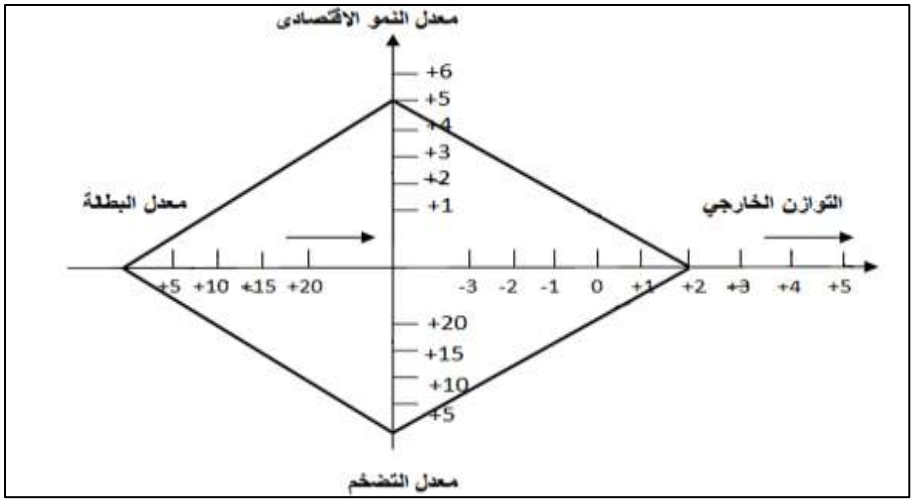

المصدر: (عايب، 2010، صفحة 82).

وفقا لهذا المنظور تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن دراسة مدى تحقق تلك الأهداف بإجراء دراسة للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى تحقق الأهداف مجتمعة، أم سيكون تحقيق بعضها على حساب بعض.

تسمح السياسة المالية العامة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها التأثير على سوق الشغل، وهو ذو تأثير مباشر على الطلب الكلي وهذا يسمح بزيادة الناتج المحلي الاجمالي. ولكن حسب وجهة النظر الحديثة يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسات المالية مدى تأثيرها على ميزان المدفوعات والتضخم، فخفض الإنفاق العام مثلا من أجل الحد من التضخم وتدارك العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ولذلك يجب توخي الحذر عند استخدام الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية نظرا لتعارض تلك الأهداف (عايب، 2010، الصفحات 116-117).

4. التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية: ويبرز التعارض خاصة بين الأهداف الآتية: (عمار، 2015)

4.1.التعارض بين تخفيض البطالة وتخفيض التضخم: من الناحية التاريخية ظل التضخم والبطالة يتحركان في اتجاهين متضادين حتى سنة 1970 حين أخذا يتحركان في نفس الاتجاه، فيزداد التضخم وتزداد البطالة في نفس الوقت وهو ما يعرف بالكساد التضخمي، ويستخدم نفس الوصف للحالة التي يزيد فيها التضخم ويقل الناتج ويرجع الكساد التضخمي إلى وجود التضخم الناشئ عن جانب العرض، أو إلى انخفاض العرض الكلي.

2.4.التعارض بين التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات: هناك تعرض في تحقيق التشغيل التام وفي نفس الوقت تحقيق توازن المدفوعات، حيث أن التشغيل التام يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة في الداخل، وانخفاض الطلب على السلع المصدرة للخارج، أي تزايد الواردات وتقل الصادرات وبالتالي يبتعد ميزان المدفوعات عن التوازن.

3.4.التعارض بين النمو الاقتصادي وخفض التضخم: هناك آراء متباينة في علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي، ومن بين تلك الآراء أن التضخم يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو؛ وبالتالي يوفر التضخم ادخار إجباري يخدم عملية تمويل التنمية في حين أن الجهة المقابلة من الآراء تأخذ بأن التضخم يعوق النمو الاقتصادي ويقلل من حجم المدخرات لأن النقود تقل قيمتها مع مرور الزمن فيزيد إنفاق الأفراد ويقللون من الادخار.

II- تحليل تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر:

1.تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2019): في ظل الأريحية المالية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات شرعت الجزائر خلال هذه الفترة في انتهاج سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي بغرض بعث النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال البرامج التنموية المنفذة على طول الفترة. والتي شهدت اتجاه تصاعدي للنفقات العامة من سنة لأخرى وفق ما يبنه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): تطور الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: (مليون دج)

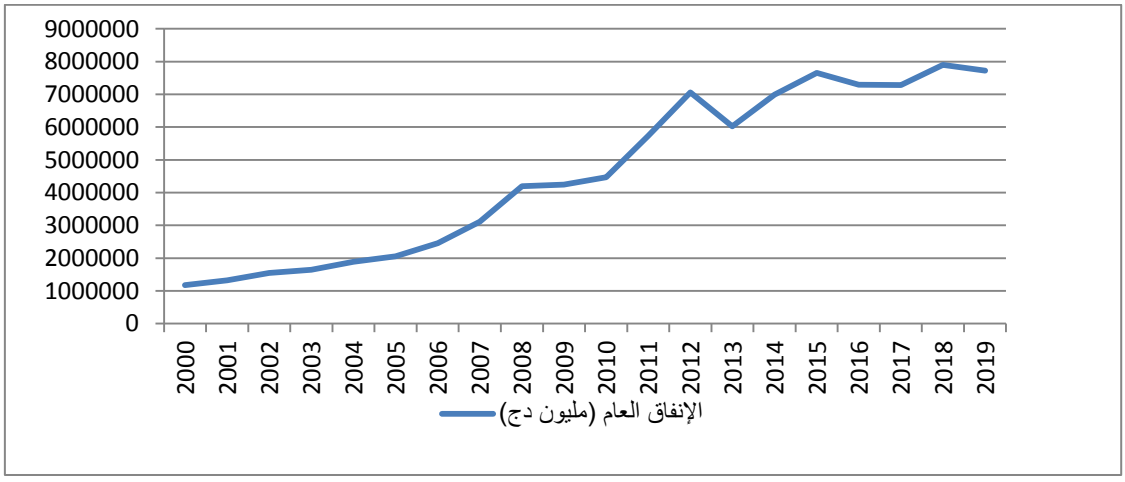

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات)، (Ministère des finances).

إن تتبع منحنى تطور النفقات العامة خلال هذه المرحلة يظهر وجود اتجاه عام للتزايد من سنة لأخرى، ما عدا سنتي 2013 و2016، وقد انتقلت قيمة الإنفاق العام من 1178 مليار دج سنة 2000 إلى 7725 مليار دج سنة 2017، وهو ما يمثل تضاعف قيمة الإنفاق العام بقرابة سبع مرات في ظرف 20 سنة بمتوسط نمو سنوي قدره 11% في المتوسط.

أما بالنسبة لأقسام الإنفاق العام فيلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أدناه أنه تم التركيز على نفقات التجهيز من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 حتى تساوت تقريبا مع نفقات التسيير، وهو الأمر المتوقع نتيجة لضخامة برامج التنمية الاقتصادية في تلك الفترة واحتياجات التجهيز المترتبة عنها، ومع بداية من نهاية سنة 2010 وخلال سنة 2011 عادت نفقات التسيير إلى الزيادة بشكل كبير وملحوظ لتبتعد عن قيم نفقات التجهيز، ويرتبط ذلك بالتوسع في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والطبية وارتفاع الأجور (بوحلايس، 2014، صفحة 180).

الشكل رقم (4): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: (%)

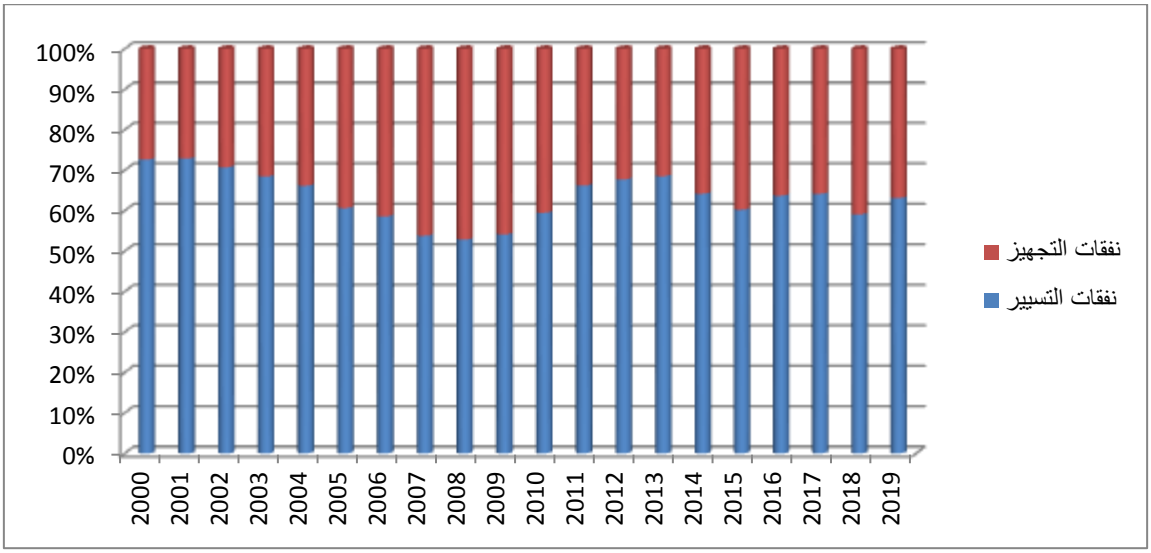

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات)، (Ministère des finances).

يظهر من خلال الشكل السابق أن نفقات التجهيز عادت للارتفاع خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي بدءا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 أين انتقلت من نسبة 27% إلى 47% لتقترب كثيرا من نسبة نفقات التسيير التي شكلت 53% من إجمالي الإنفاق العام، ذلك الاتجاه التصاعدي لنسبة نفقات التجهيز عاد للانخفاض مع سنة 2009 نتيجة؛ أولا انخفاض قيمة نفقات التجهيز من 1946 مليار دج سنة 2009 إلى 1807 مليار دج سنة 2010، وثانيا ارتفاع نفقات التسيير من 2333 مليار دج سنة 2009 إلى 2659 مليار دج سنة 2010 إلى 3797 مليار دج سنة 2011. ولكامل الفترة (2000-2019) مثلت نفقات التسيير نسبة متوسطة قدرها 63,45% في حين مثلت نفقات التجهيز نسبة متوسطة قدرها 36,55%.

إن النفقات العامة في الجزائر تتزايد بشكل مستمر خلال كامل الفترة المدروسة، وبعض الانخفاضات التي تشهدها تبقى ظرفية لأنه حتى وإن انخفضت عائدات المحروقات لا يمكن التخفيض من النفقات، لكنها ستتزايد بمستوى أقل. ويرجع ذلك إلى:

أ. ضخامة البرامج التنموية المصاحبة للفترة، وتمثلت هذه البرامج ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي الأول 2010-2014 والثاني 2015-2019.

وكان لعدم إخضاع المشاريع الاستثمارية العامة إلى دراسات دقيقة للجدوى الاقتصادية الأثر المباشر للتأخر في الإنجاز، وترتب عن عملية إعادة التقييم تكاليف إضافية على عاتق الخزينة العمومية؛ فالبرنامج الخماسي (2010-2014) الذي رصد له 268 مليار دولار، خصص منه 130 مليار دولار لإنجاز ما تبقى من برنامج (2005-2009) (بيان اجتماع مجلس الوزراء ، 24 ماي 2010).

ومن هنا يمكن القول بأنه حتى وان انخفضت عائدات المحروقات فإنه من الصعب تخفيض النفقات الكلية، فلا يمكن للنفقات إن تحذف نفقة في سنة تمت إضافتها خلال السنوات السابقة، سواء كانت نفقات تجهيز أو تسيير، لكن يمكن تأجيل بعض المشاريع، وإعطاء الأولوية لمشاريع.

ب. في حالة انخفاض العائدات النفطية فان قيمة الدينار تنخفض مقابل العملات الأخرى، عادة ما يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقد المتداول وذلك بسبب زيادة الأسعار فالحكومة اليوم أصبحت تدفع مبالغ طائلة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها فيما سبق عن طريق دفع مبالغ زهيدة، مما يؤدى إلى زيادة الإنفاق.

ج. يلعب الإنفاق العسكري دورا لا يستهان به في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة، ولا يقتصر الإنفاق العسكري على مخصصات الأجور والرواتب بل أيضا النفقات المخصصة لاستيراد السلاح وكلفة الصيانة، وفي العادة لا تتم فقط بالعملة المحلية بل تحتاج إلى العملة الصعبة، أضف إلى ذلك أن ظهور التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، أدت إلى المزيد من صرف المبالغ المالية لأجل الحصول على هذه التكنولوجيا.

د. عدم إتباع مبدأ الأولوية و توجيه الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية، اجتماعية سواء كانت خدمات تعليم أو صحية أو خدمات ثقافة، مما يسبب حرمان مجالات ومشروعات أكثر أهمية كمجال الصناعة و الفلاحة، التي تكون عوائدهما أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها، والتي تساهم في زيادة في الإيرادات العامة وتعظيم منفعة استخدامها.

هـ. ضعف الرقابة على صرف النفقات؛ إن الرقابة الخارجية على النفقات تبقى متواضعة لعدم توفر إرادة سياسية جدية لتفعيلها؛ فمنذ سنة 1978 لم تعرض الحكومة على البرلمان سوى مشاريع

قوانين ضبط الميزانية بالنسبة للأربع سنوات الأول من حياة البرلمان: دورة 1978، 1979، 1980، 1981. وبعد توقف دام 27 سنة استأنفت عملية عرض مشروع تسوية الميزانية على البرلمان بدء بدورة سنة 2008 التي تمت المصادقة على تسويتها سنة 2011 (بشير، 2013، الصفحات 331-335).

إن ضعف عملية الرقابة وبالخصوص الخارجية منها أدى إلى ضعف الشفافية لتسييرها خاصة وأن الميزانية العامة للدولة لا تضم سوى العمليات المالية النهائية من موارد ونفقات. وقد شمل هذا الإقصاء حتى بعض العمليات التي تكتسي الطابع النهائي تدرج في حسابات خاصة في الخزينة كالموارد المتعلقة بالرسوم شبه الجبائية والرسوم البيئية ورسوم السكن وحتى حاصل الجباية البترولية عندما يتعدى سعر البرميل السعر المرجعي (بشير، 2013، صفحة 338).

و. الإسراف في النفقات العامة؛ يعتبر مؤشر الإسراف في النفقات العامة من التقارير التي تصدر عن مؤسسة التنافسية العالمية، وهو يقيم مدى رشادة النفقات العامة في الدولة من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، وقد تحصلت الجزائر قيمة مؤشر متدنية عبر السنوات، وهو ما يعني أن النفقات العامة تتميز بالإسراف الشديد وهي تمثل هدرا وتبذيرا في الإنفاق العام وذلك على الرغم من التحسن الطفيف المسجل في قيمة المؤشر من سنة 2015 إلى سنة 2017، التي سجلت فيها قيمة مؤشر 3,1 نقطة والرتبة 75 من مجموع 136 دولة (Group of the global Competitiveness , 2008-2017).

ز. توسع الفساد المالي والإداري؛ إضافة لكل العوامل المسببة في تزايد النفقات العامة من سنة لأخرى تفاقمت مشكلة الفساد المالي والإداري تزامنا مع تبني الحكومة الجزائرية جملة البرامج التنموية للفترة (2001-2019) والتي خصص لها غلاف مالي ضخم حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وتشير الدراسات إلى أن الجزائر تكبدت خسائر هامة من جرائه -30 مليار دولار بين عامي 2000 و2010-؛ وقد انفجرت منذ سنة 2003 العديد من قضايا الفساد بدءا بقضية مجمع الخليفة لتليها قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية (قضية الطريق السيار شرق-غرب)، وصولا إلى عمود الاقتصاد الجزائري قطاع المحروقات وقضايا الفساد لشركة سوناطراك" (بربري و مراد، 2017، صفحة 60)، كل ذلك أدى إلى تراجع تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الخاصة بالفساد المالي والإداري لمراتب متدنية، وذلك استنادا لتقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي حول مؤشر مدركات الفساد؛ حيث تأتي في مرتبة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، وأن ترتيبها بين الدول لم يتراجع وتبقى في مراتب متأخرة ضمن هذا المؤشر لا يقل تقريبا عن حدود المرتبة 100 أو تفوقها في بعض السنوات (قيمة

مؤشر 3,5 نقطة، والمرتبة 106 من مجموع 198 دولة سنة 2019) :Transparency International) (CPI، وهي المرتبة غير المشجعة في نظر الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين المحلين والأجانب.

2.تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2019): عرفت الإيرادات العامة في بداية هذه الفترة انتعاشها نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط وانتقلت من 1578,16 مليار دج سنة 2000 إلى 3687,9 مليار دج سنة 2007، كما واصلت الجباية البترولية هيمنتها على هيكل الإيرادات العامة بنسبة كبيرة وصلت إلى 74,56% سنة 2006، وذلك بالرغم من أن سياسة الإيرادات العامة عمدت إلى تنمية وتنويع مصادر الإيرادات وزيادة حصيلتها (بوحلايس، 2014، صفحة 176)، وهي السياسة التي مكنت من تقليص أثر انخفاض أسعار النفط سنة 2009 وسنة 2014، أين انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية كثيرا ووصلت إلى 38,46% في حين ارتفعت نسبة مساهمة الجباية العادية إلى 51,09% من إجمالي الإيرادات العامة المقدرة بـ 4480,21 مليار دج سنة 2015، وقد واصلت الايرادات العامة ارتفاعها بعد وقد بلغت 6507,9 مليار دج سنة 2019. كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2019

الوحدة (مليار دج/ %)

السنة	الجباية العادية	النسبة من مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	النسبة من مجموع الإيرادات	الإيرادات غير الجبائية	النسبة من مجموع الإيرادات	مجموع الإيرادات العامة
2000	349,5	22,15	1173,24	74,34	55,42	3,51	1578,16
2001	398,24	26,45	956,39	63,53	150,9	10,02	1505,53
2002	482,9	30,12	942,9	58,81	177,39	11,06	1603,19
2003	524,93	26,59	1284,98	65,08	164,57	8,33	1974,48
2004	580,41	26,03	1485,7	66,63	163,79	7,35	2229,9
2005	640,47	20,78	2267,84	73,56	174,52	5,66	3082,83
2006	720,88	19,8	2714	74,56	205,04	5,63	3639,92
2007	766,75	20,79	2711,85	73,53	209,3	5,68	3687,9
2008	965,29	33,26	1715,4	59,1	221,76	7,64	2902,45
2009	1146,61	35,01	1927	58,83	201,75	6,16	3275,36
2010	1297,94	42,21	1501,7	48,84	275	8,94	3074,64
2011	1448,9	42,58	1529,4	44,94	424,81	12,48	3403,11
2012	1908,58	50,17	1519,04	39,93	376,41	9,9	3804,03
2013	2031,02	52,14	1615,9	41,48	248,4	6,38	3895,32
2014	2091,46	53,25	1577,73	40,17	258,56	6,58	3927,75
2015	2288,75	51,09	1722,94	38,46	468,52	10,46	4480,21
2016	2482,20	48,57	1781,10	34,85	846,80	16,57	5110,10
2017	2663,10	43,07	2372,50	38,37	1147,20	18,55	6182,80
2018	3033,00	45,17	2776,20	41,35	105,00	1,56	6714,20
2019	3041,40	46,73	2714,40	41,71	152,00	2,34	6507,90
المتوسط السنوي		36,80		53,90		8,24	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات)، (Ministère des finances).

كما يبين الجدول رقم (01) أيضا أنه وخلال كامل المرحلة ما تزال الجباية البترولية تسيطر على أكبر نسبة في هيكل الإيرادات العامة بنسبة سنوية متوسطة قدرها 53,90%، في حين قدرت النسبة المتوسطة للجباية العادية بـ 36,08%. ويمكن أن يرجع هذا لعدة عوامل والتي منها:

- ❖ كثرة الإعفاءات الضريبية والامتيازات أو التخفيضات الدافعة إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما أدى إلى اللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا بسبب المزايا التي يسعى الكثير للاستفادة منها؛
- ❖ اللجوء نحو التهرب الضريبي بسبب كثرة القطاعات الموازية، وضعف تأهيل الإدارة الضريبة؛
- ❖ تطور حصيلة الجباية البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعتمد على دعم وتحفيز نموها الاقتصادي من خلال سياسة الإيرادات العامة نظرا لضعف القطاع الخاص، من خلال توجيه أدواتها بما يخدم أهداف الدولة، يتبن من ذلك ارتباط سياسة الإيرادات العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط والإيرادات المحققة منه، وهذا ما يفسر إتباع سياسة مالية توسعية وأحيانا أخرى تقشفية.

3. تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة: إن طبيعة هيكل الإيرادات العامة في الجزائر وحقيقة الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية تنعكس أيضا على النفقات العامة؛ حيث تعتبر الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل النفقات العامة، حيث بلغت نسبة تغطية إيرادات الجباية البترولية للنفقات العامة كمتوسط خلال الفترة 2000-2019 قدره 53,28%، في حين قدرت النسبة المتوسطة لتغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة لنفس الفترة بـ 30,61%، ليكون مجموع متوسط نسبة تغطية الإيرادات الجبائية ما قدره 83,28%. وذلك وفقا لتطور نسب التغطية الممثلة في الشكل

الشكل رقم (05): نسبة تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة (%)

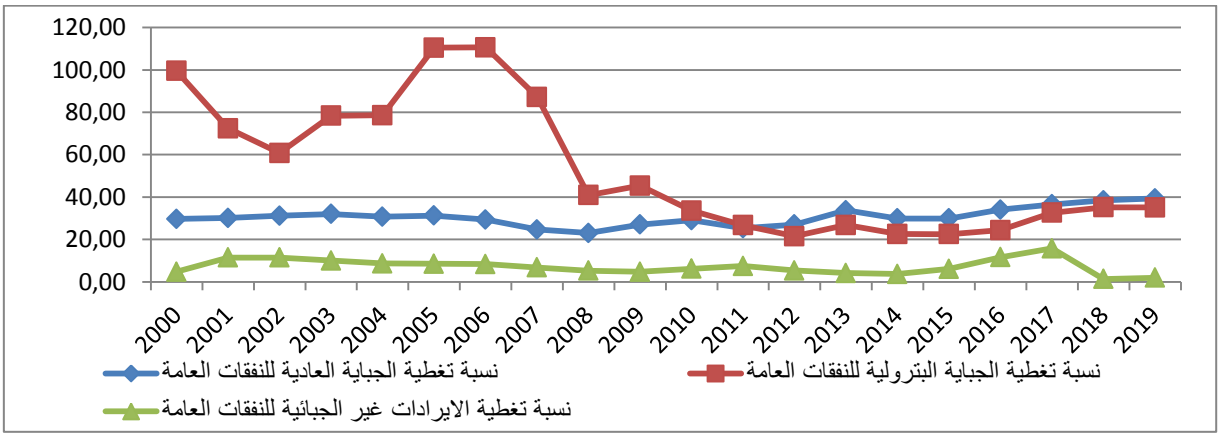

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الشكل (2) والجدول (1).

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن أكبر نسبة لتغطية النفقات العامة تمثل إيرادات الجباية البترولية للنفقات العامة، وقد شهدت هذه الأخيرة تغيرات عديدة، حيث ارتفعت بقوة بعد سنة 2000 حتى سنة 2007؛ حيث سجلت نسب تفوق 60% ووصلت أعلاها سنة 2006، بنسبة 110,63، لتعود إلى الانخفاض بعد بعدها تدريجيا لتصل إلى نسبة 26% سنة 2017.

إن هذه التغيرات في نسب تغطية إيرادات الجباية البترولية للنفقات العامة ترجع أساسا لتغيرات أسعار البترول، أين تمت ملاحظة انخفاضها في سنوات الأزمات النفطية المقابلة للسنوات 2008، 2014.

أما بالنسبة لتطور نسب تغطية الإيرادات الجبائية العادية للنفقات العامة، فيمكن رصد انخفاض النسبة واستقرارها في حدود 30-40%، وهو ما يبين أنه رغم الاصلاحات تبقى المردودية المالية للنظام الضريبي ضعيفة، وأهم أسباب ضعفه يرجع إلى عدم الاستقرار، فلا يكاد يخلو قانون مالية من تدابير تعديلية في المجال الضريبي، وهو ما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات وتعقد النظام (دندان، بلا تاريخ).

4. تطور رصيد الموازنة العامة وعلاقته بإيرادات الجباية البترولية: كون رصيد الموازنة يتمثل في الفارق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة فهو يعكس التغيرات الحاصلة على مستواهما، ووفقا لما لوحظ سابقا من اعتمادهما على إيرادات الجباية البترولية عبر مختلف السنوات وتطور الاقتصاد الجزائري، فذلك ينعكس ذلك على تطور رصيد الموازنة أيضا حسب ما يظهره الشكل الآتي:

الشكل رقم (06): تطور رصيد الموازنة العامة وإيرادات الجباية للفترة 2000-2019

الوحدة (مليون دج)

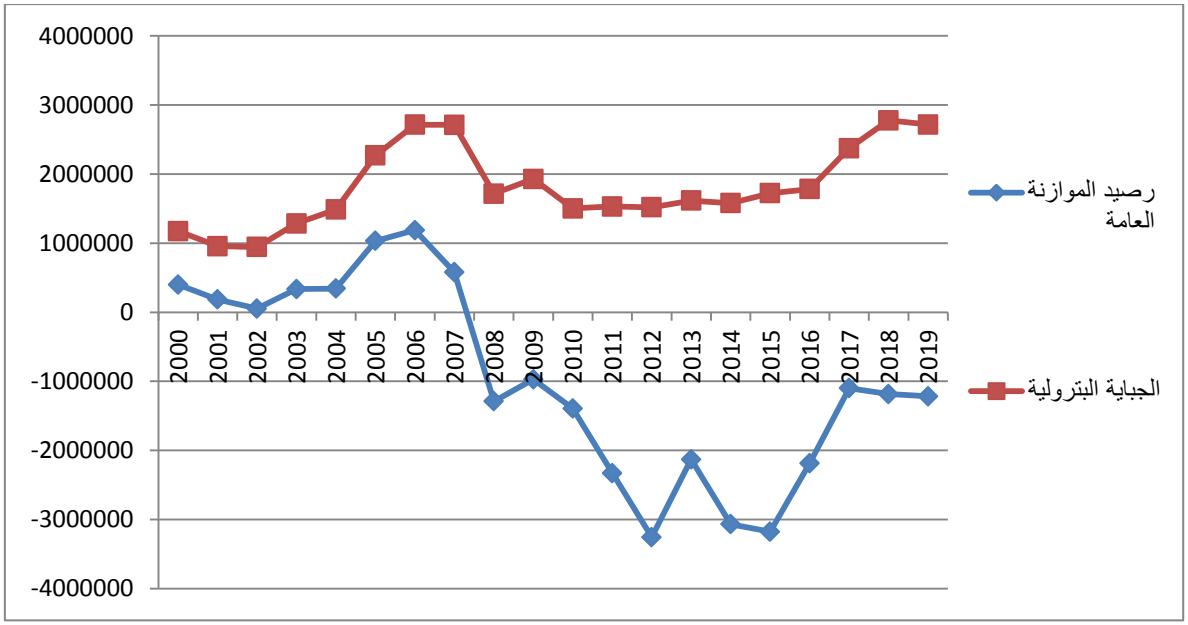

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات)، (Ministère des finances).

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن تطور رصيد الموازنة العامة يأخذ تقريبا نفس شكل تطور إيرادات الجباية البترولية، كما يلاحظ أيضا أنه كلما تنخفض نسبة الإيرادات الجبائية يصبح رصيد الموازنة سالبا؛ حيث شهدت رصيدا سالبا ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2019، بقيمة عجز وصلت إلى غاية 3245 مليار دج سنة 2012، والسبب في ذلك دائما يرجع إلى تراجع الإيرادات الجباية البترولية نتيجة لتراجع الأسعار سنة 2009، وأيضا أزمة الأسعار سنة 2014، وصعوبة التقليص من حجم النفقات العامة الضخم في ظل تنفيذ المخطط الخماسي للنمو (2010-2014) (بوحلايس، 2014، صفحة 182)، وبالرغم من تحسن إيرادات الجباية البترولية ما يزال رصيد الموازنة يسجل عجزا لغاية سنة 2019، وهو العجز المقدر بـ 1217 مليار دج.

5. تمويل عجز الموازنة: يعتمد رصيد الميزانية العامة اعتمادا كبيرا على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، ولتغطية عجز الموازنة تم الاعتماد على آليتين هما: الأولى الاعتماد على الإصدار النقدي قبل سنة 2000 والاقتراض بصفة كبيرة من الجهاز المصرفي، الثانية الاعتماد على موارد صندوق ضبط الإيرادات بعد سنة 2000.

1.5. دور الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة: في ظل تراكم المديونية الخارجية، وفي ظل تطبيق برامج الإصلاحات المفروضة من قبل المؤسسات الدولية خلال فترة التسعينات اعتدت الجزائر على الاقتراض من الجهاز المصرفي في تمويل عجز الموازنة (عايب، 2010، صفحة 345).

2.5. دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية: وهو الصندوق الذي تم إنشاؤه نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، وقد ساهم صندوق ضبط الموارد في الحد من عجز الموازنة خلال الفترة (2000-2019)، بطريقتين هما: (نشنش و فيجل، 2016، الصفحات 11-12)

- **الطريقة غير المباشرة (2000-2007):** أدى استخدام الدين الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي، وهنا يظهر دور الصندوق من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد أهدافه، وبالتالي المساهمة بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، كما ساهم أيضا في تخفيض المديونة الخارجية.
- **الطريقة المباشرة (2008-2019):** من خلال مساهمته المباشرة في تمويل عجز الميزانية العامة من سنة 2008 إلى غاية 2019، وبلغ حجم عجز الميزانية التي ساهم في تمويلها منذ نشأته إلى غاية سنة 2019 ما قيمته 23296 مليار دج.

III- تقييم الأداء الاقتصادي من خلال تطبيق مربع كالدور للفترة (2000-2019):

1. تحليل تطور متغيرات مربع كالدور للفترة (2000-2019): هذه المرحلة التي شهدت تطبيق ثلاث برامج تنموية (2001-2014)، وإطلاق برنامج تنموي آخر خماسي يمتد للفترة (2015-2019)، تطورت فيها متغيرات مربع كالدور بالجزائر وفق ما يأتي:

- ❖ معدل نمو اقتصادي مقبول نسبيا خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 5,03%، ليتراجع إلى 2,99% و3,29% خلال فترتي برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) على التوالي، واستمر في التراجع ليبلغ معدل النمو 0,8% سنة 2019، ومعدل متوسط لكامل الفترة (2001-2019) قدره 3,28%.
- ❖ تراجع معدل البطالة إلى معدل متوسط قدره 10,48% خلال فترة البرنامج الخماسي لتوطيد النمو، بعدما كانت تفوق 20% كمعدل متوسط خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتشهد كامل الفترة متوسط سنوي قدر بـ 14,75%، وهي تبقى مستقرة في حدود 11-12% في السنوات الأخيرة (2017-2019).
- ❖ ثبات نسبي في قيم معدل التضخم في حدود (2,00-6,40)% وبمتوسط سنوي قدره 3,93% لكامل المرحلة.
- ❖ رصيد ميزان مدفوعات موجب بنسبة عالية خاصة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي أين وصلت إلى متوسط سنوي قدره 29%، لكن عاد الرصيد ليسجل متوسط سالب خلال الفترة (2015-2019) بنسبة 13-%، وهو ما انعكس على نسبة المرحلة ككل بمعدل سنوي متوسط قدره 5,22%.

الجدول رقم (02): القيم المتوسطة لتطور متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة (%)

الفترة / المؤشر	برنامج الإنعاش الاقتصادي	برنامج دعم النمو الاقتصادي	البرنامج الخماسي لتوطيد النمو	الفترة (2015-2019)	متوسط كامل الفترة
النمو الاقتصادي	5,03	2,99	3,29	2	3,28
ميزان المدفوعات	9,90	29,00	6,84	-13	9,44
معدل التضخم	3,47	3,59	4,70	4,6	5,22
معدل البطالة	20,65	11,50	10,48	11,4	14,75

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: (البنك الدولي)، (الديوان الوطني للإحصائيات)، (Banque d'Algérie, Juin 2012)، (Banque d'Algérie, Mars 2015, Juin 2018)

2.تطبيق مربع كالدور للفترة (2000-2019): من خلال ترجمة إحصائيات تطور المؤشرات الأربعة لسنوات مختارة (2000، 2005، 2010، 2015، 2019) يمكن تقييم الأداء الاقتصادي العام الذي ميز تلك الفترة وذلك بالتطبيق على مربع كالدور، وهو ما يبنه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): تطبيق مربع كالدور السحري بالجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنة	المتغيرات الكلية	النسبة (%)	تطبيق المربع السحري لكالدور في الجزائر
2000	معدل النمو معدل التضخم معدل البطالة ميزان المدفوعات	3,8 0,3 29,77 16,69	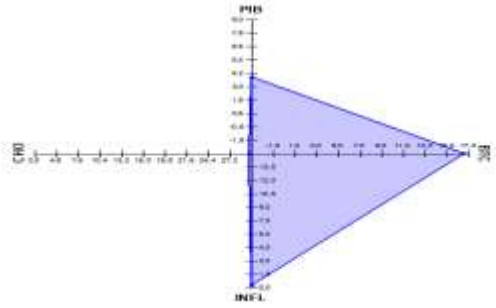
2005	معدل النمو معدل التضخم معدل البطالة ميزان المدفوعات	5,9 1,4 15,27 20,52	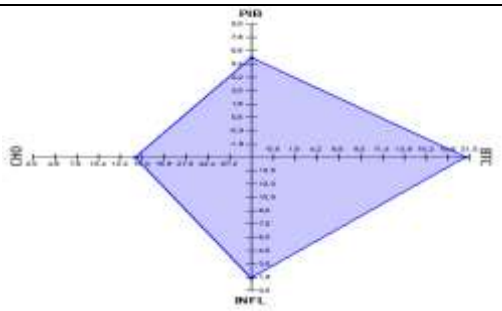
2010	معدل النمو معدل التضخم معدل البطالة ميزان المدفوعات	3,6 3,9 9,96 7,58	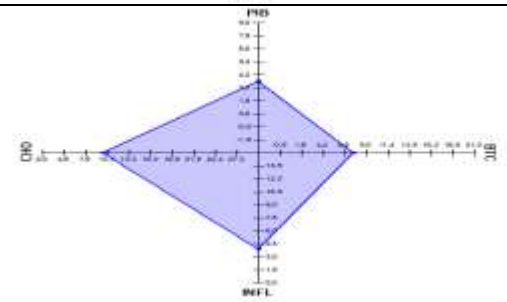
2015	معدل النمو معدل التضخم معدل البطالة ميزان المدفوعات	3,7 4,8 11,21 -16,29	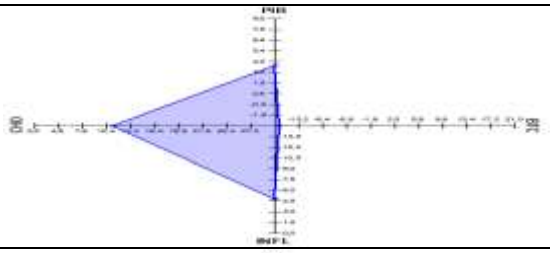
2019	معدل النمو معدل التضخم معدل البطالة ميزان المدفوعات	0,8 2 11,81 -9,91	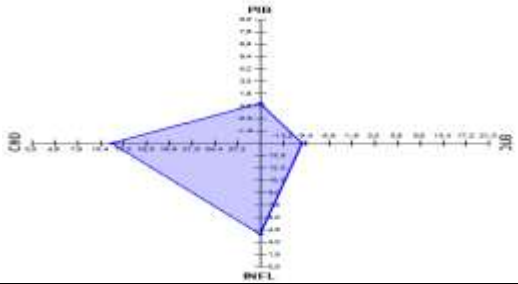

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات (البنك الدولي) ومخرجات:. Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor-

يلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الأداء الاقتصادي شهدا تطورا هاما خلال الفترة (2000-2019)؛ إذ أن مساحة مربع كالدور توسعت كثيرا خاصة خلال مرحلة برنامج دعم النمو الاقتصادي، أين كان لطفرة أسعار النفط سنة 2003 أثارا إيجابية هامة على الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بأهم المؤشرات مثل الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم، والدخل الفردي، والدين الخارجي.

شهدت الفترة 2003-2009 هيمنة كلية لقطاع المحروقات على النشاط التجاري الخارجي؛ فقد وصلت الصادرات من المحروقات إلى نسبة 98% من مجموع الصادرات سنة 2005، كما مثلت الجباية البترولية نسبة 73% بزيادة قدرها 7% عن سنة 2004، وبناء على هذه الوضعية لقطاع المحروقات استطاعت الجزائر السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع أهم المؤشرات الدالة على تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي كما توضحه الإحصائيات المبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): أثر الطفرة النفطية لسنة 2003 على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة (2003-2009)

السنوات	إحتياطي الصرف بما فيها الذهب (مليار دولار)	معدل التضخم (%)	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	الديون الخارجية (مليار دولار)
2003	35,455	4,269	67,864	23,53
2004	45,692	3,962	85,325	21,81
2005	59,167	1,382	103,199	17,19
2006	81,463	2,315	117,027	5,61
2007	114,972	3,674	134,978	6,6
2008	148,099	4,863	171,000	5,58
2009	155,112	5,734	137,212	5,41

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: (البنك الدولي)، (Perspectives Monde).

يبين الجدول رقم (04) أن:

- الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 67,864 مليار دولار سنة 2003 إلى 85,325 سنة 2004، إلى 171 مليار دولار سنة 2009 بنحو مرتين ونصف في ظرف 6 سنوات.
- التحكم في معدلات التضخم التي استقرت في حدود 1,38% إلى 5,73% خلال طول الفترة الممتدة من (2003-2009)، وبمتوسط سنوي قدره 3,72%.
- ارتفاع حجم احتياطات الصرف الأجنبي إلى 59,16 مليار دولار سنة 2005، ما سمح بوضع أولوية تسديد الديون الخارجية من خلال آلية الدفع المسبق؛ إذ قدرت حجم الديون سنة 2003 في حدود 23,53 مليار دولار لتنخفض إلى 5,61 مليار دولار سنة 2006 وصولا إلى 5,41 مليار دولار مع نهاية 2009.

❖ وشهدت هذه الفترة أيضا تراجع معدلات التضخم والبطالة، أين تم استخدام سياسة إنفاقية توسعية أدت إلى تزايد استخدام تدابير الدعم الاجتماعي في الجزائر من حيث أشكاله الممنوحة أو من خلال تزايد كلفته، وتتجلى أشكال الدعم المطبق في نوعين رئيسيين:

❖ دعم مباشر عن طريق الميزانية: وأبرز مظاهر هذا الشكل من الدعم تتجلى في:

-**دعم أسعار المواد الأساسية:** للسيطرة على الأسعار وإبقائها مستقرة وخاصة بالنسبة للمواد الأساسية، حيث قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات: (عيسى، 2014، صفحة 102)

حيث استفادت مناطق الجنوب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-216 المؤرخ في 2007/07/05؛ حيث تم تحديد التعويض 03 دينار جزائري لكل طن في الكيلومتر الواحد وشملت العديد من المواد الأساسية كالسميد، كما تم تسقيف الأسعار بعد موجة الارتفاع التي مست المواد الواسعة الاستهلاك وتم ضبط ذلك بالأمر رقم 03/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالمنافسة؛ حيث أشارت المادة 09 إلى تحديد الحد الأقصى لهذه للعديد من المواد كالدقيق والخبز والحليب والزيت.

-**دعم التعليم والصحة والسكن**: حيث تقدم إعانات عند كل دخول مدرسي بشكل مالي أو عيني"كتب مدرسية مجانا" لذوى الدخول الضعيفة والبطالين لتمكين أولادهم الالتحاق بمقاعد الدراسة والاستمرار في مجانية التعليم، وكذلك مواصلة مجانية العلاج التي لا تزال قائمة رغم فرض بعض الأسعار الرمزية، وفي قطاع السكن تتعد آليات وإجراءات دعم السكن والتي تكلف خزينة الدولة ما مقداره 10% من عائدات صادرات المحروقات.

-**دعم التشغيل:** اتخذت الحكومات الجزائرية المتعاقبة مجموعة من التدابير بهدف دعم البعد الاجتماعي ومكافحة ظاهرة البطالة، يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من التدابير الاجتماعية في مجال دعم التشغيل؛ النوع الأول يتعلق بخلق مناصب عمل دائمة أو مؤقتة بهدف الإدماج المستقبلي لصاحبها أو أصحابها في سوق العمل، أو بهدف حماية شريحة بذاتها في إطار التضامن الوطني، أما النوع الثاني من المساعدات سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة فتهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية وخلق ثقافة المقاولة وتشجيع العمل المستقل لدى شريحة هامة من المجتمع (روابح، 2012، الصفحات 249-250).

تعددت الآليات والبرامج والوسائل المتبعة في مجال دعم التشغيل والتي لها أثرا مباشرا على ميزانية الدولة، وعلى سبيل المثال فقد تم صدور العديد من القرارات التي تخص الفئات المستفيدة من شبه راتب سنة 2008، والمتمثلة في: (عيسى، 2014، صفحة 101)

رفع المنح الخاصة بالمتمدرسين بمعاهد التكوين المهني وكذا المنح الخاصة بالجامعيين، ورفع المنحة للمسجلين في الدكتوراه وهم بدون عمل، وذلك لـ 12000 دج شهريا.

❖ **دعم غير مباشر وغير مدرج في الميزانية**: وذلك في قطاع الطاقة أساسا؛ حيث تعتمد الجزائر كغيرها من غالبية الدول المصدرة للمحروقات اعتمادا كبيرا منذ عقود على الدعم المعمم لأسعار الطاقة باعتباره أداتها الرئيسية لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم ثروة المحروقات.

هذا الشكل من الدعم المعمم للأسعار الذي يمثل أكثر أشكال الدعم شيوعا في الجزائر (خاصة دعم أسعار الطاقة) وغيرها من الدول النفطية يفرز العديد من المشكلات أكثر من تلك التي يقصد معالجتها، وتمثل أهم المشكلات التي يفرزها حسب أحد تقارير صندوق النقد الدولي حول إصلاح الدعم سنة 2014 في انحياز الدعم لغير الفقراء (صندوق النقد الدولي ، مارس 2014، صفحة 1)؛ فهو لا يستهدف الفئات المستحقة ولا هو مردود التكلفة كأداة للحماية الاجتماعية؛ فبالرغم من أنه يصل إلى الفقراء إلى حد ما، فإن أكثر المستفيدين منه هم الأغنياء الذين يستهلكون قدرا أكبر من السلع المدعمة (استهلاك مفرط)، إضافة لما سبق تعتبر بعض أشكال الدعم هدرا للموارد؛ كدعم أسعار بعض المواد مثل مواد الطاقة الذي يؤدي إلى تحويل الموارد العامة بعيدا عن الإنفاق الذي يعزز النمو الأكثر شمولا للمجتمع كمزاحمة الإنفاق على الدعم للمواد الطاقوية للإنفاق الإنتاجي على رأس المال البشري والمادي.

مما سبق يتضح أنه رغم إمكانية استخدام سياسة الدعم لمساندة القطاع الإنتاجي على المدى القصير، إلا أن له أثرا خافضا للنمو الممكن على المدى الطويل من خلال عدم عدالة توزيع الموارد المتاحة وهدرها وتشوهات الأسعار التي تحدثها، وما تفرزه من قصور الاستثمار في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة وذات الاستخدام الكفء للطاقة؛ نظرا لحجم الدعم الضخم الذي يحوزه هذا القطاع في الجزائر.

لذا فإن الأداء الاقتصادي عاد ليشهد تراجعا شديدا خلال الفترة (2015-2019)؛ وفق ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (03)؛ إذ أن مساحة مربع كالدور تراجعت خاصة، أين كان لتراجع أسعار النفط سنة 2014 وكلفة سياسة الدعم الاجتماعي المطبقة أثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، ورصيد ميزان المدفوعات. في هذه الفترة اتخذت السلطات المالية في الجزائر العديد من الاجراءات لتجنب الآثار السلبية للأزمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ونذكر منها: (الغاني و دحمان، 2018، الصفحات 112-118)

❖ استخدام الفوائض المالية المتاحة في صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة؛

❖ استخدام سياسة ترشيد النفقات خلال قانون المالية لسنة 2016، لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، وقد

انخفضت ميزانية 2016 عن ميزانية 2015 بنسبة 8,8%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي، وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على المنتجات، كما أقرت ميزانية 2016 رفع بعض الرسوم شملت الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت؛

- ❖ سياسة تفعيل تحصيل الايرادات، والتي تم تبنيها بعد عدم كفاية سياسة ترشيد النفقات وحدها وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2017 بغرض زيادة قيمة الرسوم والضرائب وحقوق الطابع لتعويض تدهور مداخيل الجباية البترولية بـ30% عن سنة 2016؛
- ❖ استعمال الاحتياطات الرسمية؛ بحيث تآكلت احتياطات الصرف خلال السنوات القليلة الماضية من 193 مليار دولار في شهر ماي 2014، لتصل إلى 105 مليار دولار شهر جويلية 2017؛

يتبن لنا مما سبق أن السياسات المالية المطبقة في الجزائر سياسات ظرفية قائمة على إعادة توزيع ريع المحروقات؛ وهذا الاعتماد على قطاع واحد يجعل الاقتصاد الوطني هشا، كون أن هذا القطاع يعتمد على موارد طبيعية نادرة أي أن احتياطها قابل للنفاد، وتصديرها بهذا الحجم معناه استنزاف هذه الثروة النادرة وغير القابلة للتجديد. إضافة لذاك ترتبط جميع متغيرات أداء الاقتصاد الوطني بأسعارها في السوق الدولية، فنجد هذه المؤشرات تتحسن في ظل طفرات أسعار النفط وتتدهور بسرعة في ظل دورية الأزمات السعرية؛ وفق ما تعكسه الوضعية الاقتصادية الحالية للأداء وما تشهده من سلبيات نتيجة لأثر أزمة سنة 2014. فمنذ بداية تدهور أسعار النفط في أوت 2014، أقرت الحكومة برنامجا خماسيا جديدا يمتد بين سنتي 2015 و2019 بقيمة 260 مليار دولار لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل بهدف خفض اعتماد الاقتصاد على المحروقات، وعلى رغم أهمية هذه الخطة التي تعرقل تنفيذها بسبب صعوبة تمويلها مع تراجع إيرادات المحروقات، وفي ظل أزمة اقتصادية خانقة تهدد الاقتصاد الجزائري بأزمة مالية وركود اقتصادي فضلا عن أزمات اجتماعية تتجلي في ارتفاع نسبة البطالة التي تزيد حاليا عن 11% كنتيجة طبيعية لتراجع الإنفاق الاستثماري وصعوبة تمويل مشاريع التنمية.

IV- الخاتمة

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا واقعا لكل الدول، والسياسات الاقتصادية الكلية بكل أدواتها أكبر دليل على ذلك حتى وإن كان هذا التداخل متفاوتا من بلد لآخر حسب نهجه الاقتصادي، لذا فإن النقاش في الوقت الراهن يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشغلها ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية، والجزائر على غرار كثير من الدول المصدرة للمحروقات

تطمح إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (من نمو اقتصادي مرتفع وفائض في ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات البطالة والتضخم)، ولكن هذا الطموح يعتمد على مصدر أساسي ووحيد يتمثل في إيرادات الجباية البترولية الغير مستقرة ما يفرض على الحكومات المتعاقبة اتباع سياسات المالية ظرفية لا تخدم مسعى الاستغلال الأمثل لإيرادات العامة وتوجيهها نحو قطاعات الاقتصاد الوطني المنتجة لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المدى الطويل وذلك ما يثبت صحة الفرضية المطروحة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نورد أهمها في ما يلي:

- ❖ إن تحقيق الأهداف الأربعة لمربع كالدور السحري أمر بالغ الصعوبة لتعارض هذه الأهداف؛
- ❖ كلما توسعت مساحة مربع كالدور يكون الأداء الاقتصادي جيدا؛ بمعنى أن معدل البطالة والتضخم منخفضان، ومعدل نمو اقتصادي ورصيد ميزان مدفوعات مرتفع؛
- ❖ تبعية الموازنة إزاء تغيرات أسعار البترول (فهي رهين التغيرات الخارجية)، وهو ما أكدته نتائج الدراسة باعتبار إن اقتصاد الجزائر ريعي؛
- ❖ سياسة الجزائر المالية مرتبطة بإيرادات البترول، فبارتفاع أسعار البترول تتبع الدولة سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب المفروضة، وبانخفاض الأسعار تتبع الدولة سياسة تقشفية للحد من العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي ينخفض معدل النمو وتتزايد معدلات البطالة والتضخم، وهكذا يبقى الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية؛
- ❖ اختلفت السياسة المالية المتبعة خلال الفترة (2000-2019) نظرا لارتباطها بتغيرات إيرادات الجباية البترولية، وهو ما يجعل هذه السياسة الاقتصادية وأهدافها تتميز بعدم الاستقرار في ظل تقلبات أسعار المحروقات وتراكم العجز الموازني؛
- ❖ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ساعد في تمويل العجز الموازني المتراكم خلال فترات انخفاض إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بأزمة سنة 2008، وسنة 2014.

من منطلق ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات أهمها:

- ❖ من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من ترشيد الإنفاق العام وتوجيه سياسة الدعم نحو القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات؛
- ❖ يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والعمل على تنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية خارج الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار في الأسواق الدولية، والتي تعتبر من الموارد الناضبة الآيلة للزوال؛

- ❖ مكافحة هدر المال العام وترشيد إنفاقه ومكافحة كل أشكال الإسراف والفساد للرفع من فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر؛
- ❖ الاهتمام بقطاع السياحة الذي يعتبر قطاع حساس ومهم، والعمل على تطوير وعصرنة قطاع الزراعة، الذي يعتبر من ضمن القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؛
- ❖ تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين الخواص، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر تغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛
- ❖ ضرورة العمل على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة بينهما.

V- المراجع

- ❖Banque d'Algérie. (Mars 2015, Juin 2018). Bulletin Statistique Trimestriel, N°29, N°42. Algérie.
- ❖Group of the global Competitiveness . (2008-2017). Wastefulness of Government Spending .
- ❖Ministère des finances . (s.d.). Solde global du Trésor. Consulté le 08 25, 2021, sur http://www.mf.gov.dz/index.php
- ❖Banque d'Algérie. (Juin 2012). Bulletin Statistique De La Banque D'Algérie, Statistiques De La Balance Des Paiements 1992-2011. Algérie.
- ❖Perspectives Monde. (n.d.). Retrieved 09 2021, 15, from http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/
- ❖Transparency International: CPI. (n.d.). Retrieved 09 2021, 14, from http://www.transparency.org
- ❖ البنك الدولي. (s.d). بيانات البنك الدولي. Consulté le 09 15, 2021, sur https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart
- ❖ الخطيب, خ. ش., & شامية, أ. ز. (2008). أسس المالية العامة. الأردن: دار وائل للنشر.
- ❖ الديوان الوطني للإحصائيات. (s.d.). حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل رقم 2 (التشغيل). الجزائر.
- ❖ الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل رقم 12 (المالية العمومية). الجزائر.
- ❖ الرحمان, ا. ع., & عريقات, ح. (2004). مفاهيم ونظم اقتصادية. مصر: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ❖ الفار, م. (2008). المالية العامة. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- ❖ بوزعرور عمار. (2015). السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر-. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
- ❖ بيان اجتماع مجلس الوزراء . (24 ماي 2010). برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). الجزائر.

- حدادي عبد الغاني، و بن عبد الفتاح دحمان. (2018). آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها. (جامعة أدرار، المحرر) مجلة التكامل الاقتصادي، 5(2)، 97-125.
- راضية دندان. (بلا تاريخ). دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014. تاريخ الاسترداد 15 08, 2021، من http://www.enssea.net/enssea/majalat/2534.pdf
- صندوق النقد الدولي . (مارس 2014). دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-دروس مستفادة للإصلاح-. نشرة الصندوق الإلكترونية.
- عادل فليح العلي. (2007). المالية العامة والتشريع المالي الضريبي. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- عادل فليح العلي. (2008). المالية العامة. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- عبد الباقي روابح. (جوان, 2012). البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر. (جامعة قسنطينة 1، المحرر) مجلة العلوم الإنسانية، 23(1)، 243-263.
- عبد المطلب, ا. ع. (2003). السياسات الاقتصادية، على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي). مصر: مجموعة النيل العربية.
- عيسى آيت عيسى. (2014). المستهلك الجزائري في ظل الإصلاحات . (جامعة زيان عاشور –الجلفة-، المحرر) مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2(1)، 91-110.
- فتيحة نشنش، و عبد الحميد فيجل. (2016). صناديق الثروة السيادية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي – إشارة إلى واقع صندوق ضبط الموارد. متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات. البويرة.
- محمد الزيود، وليد محمد صافي، و حسين عجلان. (2008). أساسيات علم الاقتصاد الكلي والجزئي. مصر: دار إثراء للنشر والتوزيع.
- محمد أمين بربري، و كريفار مراد. (2017). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(17).
- محمد خليل بوحلايس. (2014). قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر –الفترة 1990-2013-. مجلة دراسات اقتصادية(2)، 173-188.
- محمد عباس محرزي. (2012). اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- هيفاء غدير. (2010). السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري. سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية.
- وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- يلس شاوش بشير. (2013). المالية العامة –المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.